المنهـج الإسـلامى
للإصـلاح الاقتصـادى

من إعـداد
دكتور حسين شحاته
أستاذ بجامعة الأزهـر

الى ٢ أبيض

نـــــداء

إلى الإسلام : أيها الحائرون فى بيداء الحياة ، التائهون فى ظلام الليل البهيم .

إلى الإسلام : أيها الراغبون فى علاج المجتمع من أمراضه وآلامه وإنقاذه من بؤسه وشقائه .

إلى الإسلام : أيها الواقفون على باب الإصلاح لا تدرون أى طرقه تسلكون ولا فى أى سبله تسيرون .

إلى الإسلام : يا مَن اختلطت عليهم الوسائل واضطربت فى قلوبهم الغايات فلم يجدوا الهدف ولم يتخيروا الوسيلة .

إلى الإسلام : أيها المحترقون بنيران التجارب الفاشلة التى أرشدكم إليها فكر حائر وعقل قاصر .

إلى الإسلام : الهادى المشرق المستنير الذى يحمل رحمة السماء إلى الأرض .

إلى الإسلام : أيها العاملون المخلصون .

إلى هؤلاء أوجه النداء القرآنى :

« قد جاءكم من الله نور وكتاب مبين * يهدى به الله من اتَّبع رضوانه سبل السلام ويخرجهم من الظلمات إلى النور بإذنه ويهديهم إلى صراط مستقيم » (صدق الله العظيم)

www.manaraa.com

المنهج الإسلامى
للإصلاح الاقتصادى

تقديم

يعانى الاقتصاد العالمى بصفة عامة والاقتصاد المصرى بصفة خاصة من أزمات حادة ، يتألم من آثارها الفقراء والمساكين الذين لا يملكون مقومات العلاج أو حتى مسكنات تلك الآلام والأوجاع وهذا هو حال أغلبية الناس ، ومما يؤسف له أن اعتبرت مصر من بين مجموعة الدول الفقيرة اقتصادياً بالرغم من أن الله عز وجل قد وهبها كل مقومات التنمية الاقتصادية والاجتماعية والعزة السياسية وأصبح مثلها كمثل الذى قال الله فيهم : « مثل الذين حملوا التوراة ثم لم يحملوها كمثل الحمار يحمل أسفاراً بئس مثل القوم الذين كذبوا بآيات الله والله لايهديالقوم الظالمين » (الجمعة : ٥) .

ومن بين الأزمات الاقتصادية التى تعانى منها مصر ومعظم دول العالم الثالث والتى يطلق عليها تأدباً « النامية » وعادة « المتخلفة » : أزمة العجز المزمن فى ميزان المدفوعات ، وأزمة المديونية الخارجية وثقل عبء خدمة الديون ، وأزمة تدهور قيمة النقد والخلل فى النظام النقدى وأزمة تمويل التنمية وأزمة البطالة ، وأزمة نقص الإنتاج وضعف الإنتاجية وأزمة خروج المواهب البشرية إلى الخارج ، وهذه الأزمات قادت إلى التخلف والحياة الضنك والتى يعانى منها نسبة كبيرة من الناس .

ولقد اهتم الحكام السابقون والمعاصرون بهذه الأزمات ولقد جربت لمعالجتها المذاهب الاقتصادية المعاصرة وأنظمتها وعلى رأسها النظام الرأسمالى والنظام الاشتراكى ... ومازاد هذا التخبط والضلال إلا تخلفاً وبؤساً ، وتبعية سافرة للدول الغنية وعلى رأسها أمريكا ودول أوروبا .. وغيرها ، والتى أصبحت تسيطر بطريق مباشر وغير مباشر على قراراتها .

وفى مصر أعلن رئيس الجمهورية عن مشروع الألف يوم لتحرير الاقتصاد المصرى من الأغلال المفروضة عليه ولكنه لم يوضح الإطار العام لخطة تنفيذ هذا المشروع ولا المنهج ولا السياسات ولا البرنامج التفصيلى . وهل هذا المشروع يعتبر بديلاً للخطة الخمسية التى تسير عليها حكومة الدكتور عاطف صدقى وبرنامج الحزب الوطنى ؟؟ وما هى مقومات التطبيق وما هى مسئولية كل مواطن تجاه تحقيق مقاصد هذا المشروع ؟؟ .

ولقد اجتمعت المجموعة الاقتصادية برئاسة الدكتور رئيس الوزراء وكذلك اللجنة الاقتصادية بالحزب الوطنى لبحث الموقف الاقتصادى لمشروع الألف يوم ، كما اهتم أساتذة الاقتصاد وكتابه ورجاله فى مصر وأخذ كل منهم يبحث مشروع الألف يوم من منظور عقيدته وفكره ، فمنهم من يرى الأخذ بالمنهج الاشتراكى مع التركيز على القطاع العام ، ومنهم من يرى الأخذ بالمنهج الرأسمالى وتحرير الاقتصاد المصرى من بقايا الاشتراكية .... ولكل منهم شرعة ومنهاج ، وهذا حق لهم فلا يجوز أن يحجر على فكر أحد ، كما أنه من حق فقهاء الاقتصاد الإسلامى كذلك أن يوضحوا شريعة ومنهج الإسلام فى إصلاح الاقتصاد المصرى .

ويثار التساؤل الهام : هل تغير الحال فى مصر حتى يعلن هذا المشروع ؟ الحقيقة أن هيكل النظام فى مصر لم يتغير سواء من الناحية السياسية أو من الناحية الاجتماعية أو من الناحية الاقتصادية ... كما أن تطبيق الحلول المستوردة من الشرق أو الغرب خلال التجارب الماضية لم يسفر إلا عن مزيد من التخلف لأنها تتعارض مع عقيدة وَمُثُل وسلوكيات

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الشعب المصرى الذى يؤمن بالله رباً وبالإسلام ديناً وبالقرآن دستوراً وبالرسول محمد صلى الله عليه وسلم مرشداً ، لذلك يجب أن يَقُوم مشروع الألف يوم وغيره من مشروعات التحرير على أساس شريعة الإسلام ومنهجه ونظامه بمعنى أنه لن يكتب لهذا المشروع النجاح إلَّا إذا قام على المنهج الاقتصادى الإسلامى وهذا هو مقصدنا من وراء هذا الكتيب الموجز حيث نعرض الخطوط الأساسية للنظام الاقتصادى الإسلامى ودوره فى تحرير الاقتصاد المصرى من الأغْلال المفروضة عليه ، ثم تشخيص سبل العلاج لأمراضه وأزماته في ضوء قواعد الاقتصاد الإسلامى ، وهذا بهدف تأكيد شمولية الإسلام ، وأنه الحل لمشاكلنا التى نعانى منها ، ولن ينصلح حال الأمة إلَّا بما انصلح به أولها ، فالله هو الذى خلقنا ، وشريعته هى أساس إصلاح حالنا ، وأساس ذلك قول الله تبارك وتعالى : « ألا لَه الخلق والأمر » .

ولقد خطط هذا الكتيب بحيث يقع فى ثلاثة مباحث نظمت على النحو التالى :

المبحث الأول : أساسيات النظام الاقتصادى الإسلامى .

المبحث الثانى : المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى « أسسه وخطته وبرنامجه ومقومات تطبيقه » .

المبحث الثالث : دور منهج الاقتصاد الإسلامى فى معالجة مشكلات مصر الاقتصادية مع التركيز على :

- التنمية الاقتصادية
- التضخم
- النظام النقدى
- المديونية وفوائد الديون .
- ضعف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية
- الأجور والأسعار
- القطاع العام
- التبعية الغذائية

ولقد أوردنا فى نهاية هذا الكتيب قائمة بأهم المراجع التى تعطى للقارىء مزيداً من المعرفة عن الاقتصاد الإسلامى بين الفكر والتطبيق .

ولقد حرصنا فى إعداد هذا الكتيب على التركيز على الخطوط الأساسية بدون الدخول فى التفاصيل كما تجنبنا المصطلحات الاقتصادية

الفنية بقدر الإمكان حتى يتمكن غير المتخصصين فى الاقتصاد والفقه من فهمه والاستفادة منه .

ونأمل أن يسهم هذا الكتيب فى نشر مفاهيم الاقتصاد الإسلامى وبيان دوره فى معالجة المشكلات الاقتصادية المعاصرة فى العالم بصفة عامة ، وفى مصر بصفة خاصة ، وندعو الله عز وجل أن ينفع به المسلمين وأن يكون لبنة فى بنيان الاقتصاد الإسلامى وأن يكون هذا الجهد خالصاً لله عز وجل ، والله الموفق والمعين .

دكتور / حسين شحاته

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

المبحـــث الأول

أساسيات النظام الاقتصادى الإسلامى

* مفهوم النظام الاقتصادى الإسلامى .
* القواعد الكلية للنظام الاقتصادى الإسلامى .
* مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى .
* بنيات الاقتصاد الإسلامى .

• الفروق الاساسية بين النظام الاقتصادى الاسلامى وبين النظم الاقتصادية الوضعية

١١ / ١٢ ابيض

المبحـــث الأول

أساسيات النظام الاقتصادى الإســلامى

مفهوم النظام الاقتصادى الإسلامى :

يهتم الإسلام بالاقتصاد لأن المال بتفاعله مع العنصر البشرى هو عصب الحياة على الأرض وأساس استعمارها وتسخيرها لإعانة الإنسان على العبادة ، ولقد تضمنت الشريعة الإسلامية القواعد الكلية التى تحكم نظام النشاط الاقتصادى مثل سائر الأنشطة الأخرى ، كما دعا إلى الاجتهاد فى تطبيق هذه القواعد ، مما يتفق مع ظروف الزمان والمكان ، وبذلك يجمع الاقتصاد الإسلامى بين ثبات القواعد الكلية ومرونة التطبيق من حيث الإجراءات والأساليب .

والنظام الاقتصادى الإسلامى : يستهدف إشباع حاجات الإنسان الأصلية وذلك فى إطار من القيم الإسلامية والسلوكيات الحسنة والتى تتفاعل مع بعضها البعض فتولد توازناً دائماً بين الفرد والمجتمع من حيث مصالح كل منهما ونشاطه ، والنتيجة هى إشباع حاجات الإنسان المادية والروحية بأفضل شكل ممكن ، ورقى الإنسان فى كافة ميادين الحياة والمحافظة على ذاتيته وكرامته .

ويهدف النظام الاقتصادى الإسلامى إلى تنظيم النشاط

www.manaraa.com

الاقتصادى بشكل يمكن معه الوصول إلى مستوى معيشى كريم لأفراد مجتمع يتصف بالنمو المطرد والمستقر وذلك من خلال التوظيف الكامل للموارد البشرية والطبيعية والعدالة فى توزيع الدخل والثروات بما يحقق للفرد الحياة الكريمة الرغدة فى الدنيا والفوز برضاء الله فى الآخرة .

القواعد الكلية للنظام الاقتصادى الإسلامى :

يقوم النظام الاقتصادى الإسلامى بطبيعته على القواعد الكلية التالية :

أولًا : الالتزام بالقيم العقائدية عند ممارسة النشاط الاقتصادى ، فالنشاط الاقتصادى مثله كمثل كل الأنشطة التى يقوم بها المسلم ، يمكن أن يكون عبادة إذا ما قصد به وجه الله سبحانه وتعالى ، ولذلك يجب أن يراعى فيه التقوى والخشية من المحاسبة أمام الله ويضيف هذا إلى النظام الاقتصادى الإسلامى نوعاً من الرقابة تميزه على ما عداه من النظم وهى الرقابة الذاتية والإيمان الكامل باليوم الآخر والمحاسبة أمام الله عز وجل عن كسبه وإنفاقه .

ثانياً : الالتزام بالقيم الأخلاقية فى المعاملات الاقتصادية ومن أهمها : الأمانة والصدق والسماحة فى المعاملات والاعتدال والقناعة فى الربح والتيسير على المعسر والتصدق على المفلس والتعاون على البر والالتزام بروح الأخوة والإيثار .

ثالثاً : الأصل فى المعاملات الاقتصادية الحِل إلَّا ما نص الشرع على تحريمه مثل الربا بكافة صوره والاحتكار والغش والغرر

والرشوة ، وكل معاملة تؤدى إلى أكل أموال الغير ظلماً وعدواناً ، واستحلالها بدون وجه حق .

رابعاً : لا يجوز للدولة أن تأخذ من أموال الناس ما يزيد على الزكاة « أو الجزية » أو غيرها من الرسوم المقررة إلا بقرار سياسى مبنى على مشاورة أهل الحل والعقد من المسلمين وموافقتهم ، وذلك بعد تعويض من يؤخذ منهم المال بالحق وأساس ذلك قول رسول الله ﷺ « كل المسلم على المسلم حرام دمه وعرضه وماله » .

الغنم بالغرم

خامساً : أساس الكسب المشروع بذل الجهد والتعرض للمخاطر ، وأن الغُنْم بالغُرْم ، ولا كسب بلا جهد ، ولا جهد بلا كسب ، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى ، ﴿ **فامشوا فى مناكبها وكلوا من رزقه** ﴾ .

سادساً : أن الله قد خلق من الأرزاق ما يكفل حياة كريمة للمخلوقات وعلى الإنسان أن يسعى فى الحصول على الرزق الطيب ، ولما كان الإنسان يميل بغريزته إلى الاستكثار من الطيبات فوق الضروريات والحاجيات ، لذلك ظهر ما يسمى بالندرة النسبية وعلاجها يكون عن طريق ترشيد الاستهلاك وزيادة الإنتاج ، مصداقاً لقول الله تبارك وتعالى ﴿ **ومن يهاجر فى سبيل الله يجد فى الأرض مراغماً كثيراً وسعة** ﴾ .

سابعاً : أن العمل الصالح المتقن وسيلة الكسب المادى ، وغايته التقوى على عبادة الله فالمادة وسيلة بناء الجسد والعبادة لتغذية الروح ، ويلزم على الفرد أن يوازن بينهما بحيث لا يطغى أحدهما على

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

الآخر .

ثامناً : أن المعاملات الاقتصادية هى علاقات تعاقدية تخضع لشروط العقد وأحكامه بصفة عامة والبيوع بصفة خاصة ، ومن ثمَّ يجب توثيقها بالكتابة والتسجيل أو غيرهما ولقد أشار إلى ذلك القرآن الكريم بقوله تعالى ﴿ **يأيها الذين آمنوا إذا تداينتم بدين إلى أجل مسمى فاكتبوه** ﴾ .

تاسعاً : حماية الملكية الفردية المكونة بالحق والمقيدة بعدم الاعتداء على حقوق الآخرين وأدائها لحقوق المجتمع ، ويجوز أن يكون بجانبها الملكية العامة والملكية التعاونية لتقوما بدورهما فى التنمية الشاملة فى المجالات التى يحجم عنها الأفراد .

عاشراً : مجال المعاملات الاقتصادية هو الطيبات طبقاً للأولويات الإسلامية وهى الضروريات فالحاجيات فالتحسينيات لتحقق مقاصد الشريعة الإسلامية وهى حفظ الدين والعقل والنفس والعرض والمال .

* تمثل القواعد السابقة الكليات المستقرة ، وعلى الفقهاء الاجتهاد فى مجال الفروع والأساليب وإجراءات التطبيق بما يلائم ظروف كل زمان ومكان ، وهذا ما يعطى النظام الاقتصادى الإسلامى سمة الثبات والمرونة .

ويتضمن النظام الاقتصادى الإسلامى مجموعة من الضمانات التى تكفل حسن تطبيقه ويمكن تصنيف هذه الضوابط إلى :

١ ــ الوازع العقائدى المتمثل فى الرقابة الذاتية واستشعار المحاسبة أمام الله .

٢ ــ الوازع الاجتماعى المتمثل فى فريضة الأمر بالمعروف والنهى عن المنكر .

٣ ــ ووازع السلطان المتمثل فى الأجهزة الحكومية المنوط بها تطبيق شرع الله .

مقومات النظام الاقتصادى الإسلامى :

يقوم النظام الاقتصادى الإسلامى على مجموعة من المقومات الأساسية هى :ــ

١ ــ **نظام زكاة المال** بمؤسساته المختلفة وذلك إلى جانب النظم المالية الإسلامية مثل : الجزية والخراج والعشور والفيء واللقطة .

٢ ــ **نظام الإرث والوقف والوصايا** وما فى حكمها مثل الهبات والتبرعات .

٣ ــ **المؤسسات** التى تباشر الأنشطة الاقتصادية والاجتماعية وكذلك الوحدات الحكومية التى تقوم بأعمال التوجيه الاقتصادى والرقابة عليه فى ضوء قواعد الشريعة الإسلامية .

٤ ــ **نظام السوق** الطاهرة النظيفة الخالية من الشوائب فى ظل الحرية الفردية المقيدة بضوابط شرعية .

٥ ــ **أى نظم فرعية** مكملة يراها أولو أمر المسلمين لازمة

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ولا تتعارض مع الإسلام لأن الأصل فى المعاملات هو الحِل ، إلا ما اصطدم بنص صريح فى القرآن والسنة .

وتتفاعل هذه المقومات مع بعضها ليسير النشاط الاقتصادى حسب القواعد الكلية للشريعة الإسلامية المشار إليها وطبقاً للأساليب والإجراءات التى تتفق مع مقتضيات الزمان والمكان .

بنيـات الاقتصاد الإسـلامى :

يتكون النظام الاقتصادى الإسلامى من مجموعة من المؤسسات الاقتصادية والحكومية والتعاونية يحكمها مجموعة من الأسس والقواعد وتعمل طبقاً لسلسلة من الإجراءات تتميز عن نظيراتها فى النظم الاقتصادية الأخرى من حيث منهج وضوابط العمل ، من أهمها ما يلى :

(١) ــ **المؤسسات الإنتاجية** : وتتمثل فى الوحدات الإنتاجية سواء أكانت فى شكل وحدات فردية أم شركات أو تعاونيات وسواء أكانت قطاعاً خاصاً أم حكومياً ، ويجب تشجيع القطاع الخاص وتحفيز الأفراد على العمل والإنتاج والتملك فى ضوء ضوابط حماية حقوق الآخرين وحقوق المجتمع .

(٢) ــ **المؤسسات المالية** : وتتمثل فى المصارف ومؤسسات التأمين ومؤسسات الاستثمار وتوظيف الأموال ، ونرى ضرورة أن تتعامل هذه المؤسسات على أساس نظم المشاركة الإسلامية وليس على أساس الربا وأن تجعل تعاملها فى الطيبات وتتجنب الخبائث وطبقاً

للأولويات الإسلامية .

وفى هذا الصدد يجب ابتكار أدوات مالية إسلامية تعتبر أساس المعاملات والاستثمار وتبادل الخبرات وكنواة لإنشاء السوق المالية الإسلامية بدلًا من سوق الأوراق المالية التى تقوم على النظام الربوى وذلك لجذب مدخرات الأفراد وتدعيم المصارف الإسلامية القائمة وتحريرها من القيود الوضعية وذلك إلى جانب تنمية وتطوير تجربة الفروع الإسلامية باعتبارها مرحلة للانتقال إلى النظام المصرفى الشامل ، كما ينادى بإصدار التشريعات التى تمكن من ذلك .

كما يجب دعم وتطوير وترشيد شركات توظيف الأموال الإسلامية لتحقيق التنمية الاقتصادية كذلك يجب تدعيم صندوق القرض الحسن وتعميمه فى كافة المؤسسات والوحدات الحكومية وتمويله من الخزانة العامة ومن الأفراد الموسرين كبديل للقروض والسلفيات بفوائد ربوية ، والاهتمام بلجان صندوق الزكاة لدورها الهام فى التنمية الاجتماعية والاقتصادية .

(٣) ــ **السلطات الاقتصادية** : وتتمثل فى الوحدات الاقتصادية الحكومية التى تحفظ وتراقب شئون المجتمع الاقتصادية مثل : أجهزة التوجيه الاقتصادى وأجهزة الرقابة على المال والنقد والأسواق وبيت المال والمصرف المركزى والغرف التجارية وغير ذلك ، ويجب ضرورة تطهير هذه السلطات الاقتصادية من القيود والضوابط الوضعية والتى تتعارض مع الشريعة الإسلامية وتنمية جوانب الخير فيها ، كما نرى على وجه الخصوص البدء فى إنشاء ديوان

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

زكاة المال واستقلاله عن بنك ناصر الاجتماعى ووزارة الشئون الاجتماعية والاعتماد عليه فى إدارة لجان الزكاة المنتشرة ووضع النظم واللوائح التى تنظمه كمرحلة أساسية للانتقال من نظام الضرائب إلى نظام زكاة المال وكذلك البدء فى إنشاء صندوق الجزية والخراج والتكافل الاجتماعى باعتبارها من أساسيات المؤسسات المالية الإسلامية .

(٤) ــ **السلطات التشريعية** : وتتمثل فى الوحدات الحكومية التى تتولى وضع القوانين والتشريعات التى تحكم النشاط الاقتصادى وتنظم الملكية والحقوق فى الأموال وتتولى الحكم فى المنازعات التجارية ، ويجب ضرورة تنقية القوانين التجارية والمالية وما فى حكمها مما يتعارض مع قواعد الشريعة الإسلامية ، ولا سيما المعاملات الربوية والتعامل فى السلع والخدمات المحرمة شرعاً .

(٥) ــ **المؤسسات التعليمية الاقتصادية** : وتتمثل فى المدارس والمعاهد والكليات التجارية التى تهتم بتخريج العنصر البشرى الذي يعمل فى البنيات السابقة .

ونرى ضرورة إعادة النظر فيما يدرس فى هذه المؤسسات التعليمية وتنقيته من الموضوعات التى تتعارض مع القيم العقائدية والمثل الإسلامية التجارية والاهتمام بموضوعات المال والتجارة والاقتصاد الإسلامية .

إن تطبيق القواعد الكلية للاقتصاد الإسلامى ، وإنشاء بنياته لتحقيق مقاصده يحتاج إلى خطة وبرنامج عمل ومقومات بشرية ومادية ، وهذا ما سوف نتعرض له بإيجاز فى المبحث التالى .

المبحث الثانى

المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى
أسسه وخطته وبرنامجه

* تشخيص المشكلة الاقتصادية فى مصر وأسبابها .
* طبيعة المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى .
* أسس المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى .
* برنامج المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى .

www.manaraa.com

المبحـــث الثانـــى
المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى
أسسه وخطته وبرنامجه

تشخيص طبيعة المشكلة الاقتصادية فى مصر وأسبابها :

لقد حبا الله مصر بكل إمكانيات الازدهار الاقتصادى : الموارد الطبيعية الوفيرة مثل الأرض والماء والمعادن والمناخ المعتدل والعنصر البشرى الوفير والموقع الملائم ... ولكن هذه الخيرات ضاعت فى وسط معترك المذاهب الاقتصادية الوضعية المختلفة من رأسمالية إلى اشتراكية إلى اشتراكية ديمقراطية التى طبقت وما زالت ، فلا يعرف الآن لحياتنا الاقتصادية هوية أو لون وهذا هو لب المشكلة الاقتصادية فى مصر .

فمن رواسب النظام الرأسمالى الذى طبق وما زال سوء توزيع الثروات وعدم الاستقرار الاقتصادى والتذبذب فى الأسعار والصراع والحقد والكراهية بين فئات الشعب المختلفة مما جعل الحكومة المصرية تدخل بالتعديل الجزئى تارة وبالترقيع من نظم وضعية تارة أخرى واستشرى الغش والغرر ورسخ الربا وتوجه الإنتاج إلى إشباع رغبات

المستهلكين المقلدة للعادات والتقاليد المستوردة وتفشى الظلم الاجتماعى والتمزق الطبقى .

ومن رواسب النظام الاقتصادى الاشتراكى الذى طبق فى مصر وما زالت آثاره قائمة مثل المركزية فى القرارات الاقتصادية وقتل الحافز على العمل والتملك وتدنى الكفاية الإنتاجية والخلل فى التوازن بين مصلحة الفرد ومصلحة المجتمع وتحكم الحزب فى مصير النشاط الاقتصادى ، ونجم عن ذلك الديون والتبعية السياسية والبطالة وهروب الأموال إلى الخارج والخلل بين الإنتاج والاستهلاك وبين الاستيراد والتصدير وبين الموارد والنفقات وغير ذلك من المشكلات الاقتصادية .

وبذلك تفاقمت المشكلة الاقتصادية فى مصر وتعقدت الأمور وأصبح من الصعب إيجاد العلاج الاقتصادى الملائم لنظام اقتصادى متخبط ، استنزف معظم خيرات المجتمع ومن ثم يلزم تطهيره وتنقيته وتحديد هويته وغايته ووضع خطة نشاطه وبيان معالم الطريق الذى يجب أن يسير فيه . ويجب أن يتعاون كل العاملين الصادقين المخلصين فى تخليص مصر من المشاكل التى تعانى منها وعلى رأسها مشكلة الديون الخارجية وفوائدها ومشكلة انهيار قيمة العملة ومشكلة الإسكان ، والأمن الغذائى ، ومشكلة تكدس الثروات ، ومشكلة طبط ورقابة الأسواق ومشكلة تردى المنشآت الخدمية والاقتصادية وانخفاض الكفاية الإنتاجية ، ومشكلة البطالة ومشكلة الأجور والأسعار .

ومن أهم مظاهر المشكلات الاقتصادية فى مصر ومعالمها

www.manaraa.com

الواضحة كما لخصها الأستاذ الدكتور « عبد الحميد الغزالى » أستاذ الاقتصاد بجامعة القاهرة « فى كتابه حول المنهج الإسلامى فى التنمية الاقتصادية » ما يلى :ـــ

أولاً : الاستخدام الردىء للموارد الإنتاجية المتاحة : فبالرغم من أن الله قد وهب مصر الأرض والموارد الطبيعية مثل المعادن والمناخ الطيب وسبل الاتصالات ، إلا أن هناك قصوراً فى عملية الاستخدام على النحو التالى :ـــ

(أ) ـــ عدم الاستخدام لبعض الموارد المتاحة نهائياً .
(ب) ـــ عدم الاستخدام الكلى للموارد المتاحة .
(ج) ـــ الاستخدام غير الرشيد للموارد المتاحة .

وهذا بدوره يؤدى إلى ضياع فرص تنمية كان يمكن أن تتحقق لو كان الاستخدام كاملاً ورشيداً للطاقات والإمكانيات المتاحة مما يؤدى إلى التخلف .

ثانياً : سلبيات البيئة المحيطة بالعملية الإنتاجية ولا سيما العنصر البشرى إذ يجب الاهتمام به وتوفير جو من الأمن والاطمئنان والكفاية فى الأجر والحرية فى التعبير عن رأيه ، وتحفيزه مادياً ومعنوياً ، ويلاحظ أن الواقع فى مصر مؤلم حيث نجد أن أجر العامل لا يتناسب مع الحاجات الأصلية له ولمن يعول ، كما أن نظام المحسوبية والمجاملات فى الحصول على فرص العمل والترقى وتحديد المكافآت تحطم معنوياته كما أن سلبه حقه فى التعبير عن رأيه وتهديده بسلاح الجوع يقلل من ابتكاراته ... وهذا كله يقود إلى ضعف الإنتاج وانخفاض الإنتاجية ،

مما يؤدى إلى التخلف .

ثالثاً : الآثار السلبية للدائرة المغلقة للفقر : إن انخفاض الإنتاج وضعف الإنتاجية إما لسبب الاستخدام غير الرشيد للموارد أو لانخفاض إنتاجية العنصر البشرى يؤدى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد ، وهذا يقلل من انخفاض معدل الادخار ثم الاستثمار وهذا بالطبع يقود إلى انكماش فى النشاط الاقتصادى وإحداث البطالة .... وهذا كله يقود إلى سلسلة من الآثار تقود مرة أخرى إلى انخفاض متوسط دخل الفرد .

ويلزم كسر هذه الدائرة المغلقة للفقر عن طريق زيادة الإنتاج ورفع الإنتاجية بالاستخدام الرشيد للموارد الطبيعية والاهتمام بالعنصر البشرى وحسن توجيه الاستثمارات .

رابعاً : الخلل بين أنشطة الاقتصاد القومى ، مثل عدم التوازن بين النشاط الزراعى والنشاط الصناعى ، أو الخلل بين القطاع الخاص والقطاع العام أو الخلل بين المناطق الجغرافية من حيث الأنشطة ، وهذا واضح فى مصر ويقود إلى سلسلة من الآثار السلبية التى تقود فى النهاية إلى التخلف الاقتصادى وزيادة الفجوة بين الأغنياء والفقراء .

ويلزم إحداث التوازن بقدر الإمكان فى ضوء الإمكانيات والطاقة المتاحة .

خامساً : الخلل فى العلاقات الاقتصادية الدولية : إن العلاقات الاقتصادية الدولية بين الدول الغنية القوية والدول الفقيرة الضعيفة

www.manaraa.com

تتسم بالظلم والغبن والاستغلال من قبل الدول الغنية ، والتبعية الاقتصادية ثم التبعية السياسية وهذا يزيد الدول الفقيرة فقراً ، فعلى سبيل المثال كانت العلاقات الدولية بين مصر والكتلة الشرقية فى فترة من الزمن جعلت الاقتصاد تابعاً لهذه الدول وألقى ذلك عليها قيوداً وضغطاً وتخلفاً ، ولا يختلف الحال عن هذه الفترة عندما نجد الاقتصاد المصرى تابعاً لأمريكا ولا سيما فيما يتعلق بالحاجات الأصلية للإنسان المصرى .

ولا بد من إعادة النظر فى العلاقات الدولية بين مصر والدول الغنية على أساس العدل والمنافع المشتركة وتحقيق قدرٍ من الحرية والانطلاق .

ولقد عالج المنهج الإسلامى هذه المظاهر معالجة سليمة : حيث إنه وضع ضوابط لحسن استغلال الموارد الطبيعية ، والاهتمام بالعنصر البشرى من حيث التربية والتكوين والإعداد ، وعالج الفقر من خلال العمل والزكاة وأمر بالتوازن فى جميع الأمور وأقام العلاقات الدولية على العدل والحق ، وهذا ما سوف نعرضه تفصيلًا فى الصفحات التالية .

أسس المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى :

بالرغم من تفاقم المشكلة الاقتصادية وتعقدها إلا أنه بالجهد المقترن بالإخلاص لله يمكن البدء فى الإصلاح ، ومن الأسس والسياسات الملائمة فى هذا الصدد ما يلى :

أولًا : الاعتماد على الذات فى الإنتاج فى كافة المجالات حسب

الأولويات الإسلامية وهى الضروريات ثم الحاجيات ، ويتطلب هذا من الحكومة عدم إعطاء الموافقة لمشروعات تخرج من نطاق تلك الأولويات والتركيز على مشروعات الإنتاج الغذائى والمساكن والملابس الشعبية ومستلزمات الإنتاج ومشروعات الطرق والنقل .... وأى مشروعات تراها الحكومة ضرورية للحاجات الأساسية للإنسان .

ثانياً : الاقتصاد فى الاستهلاك بكافة صوره وربطه بالإنتاج ويجب على الحكومة اتخاذ كافة الأساليب والإجراءات اللازمة لمنع الإسراف والتبذير والإنفاق الترفى والمظهرى واستهلاك المحاكاة والتقليد ، ومن الوسائل التى يمكن أن تنتهجها الحكومة فى هذا الصدد ما يلى :

ـــ إعادة النظر فى النفقات الحكومية ولا سيما التى تتعلق بالحفلات والمناسبات .

ـــ الاهتمام بضبط وترشيد كلفة السلع المدعمة ونفقات الدعم .

ـــ فرض رسوم عالية على استهلاك السلع التحسينية والكمالية .

ـــ ضبط وترشيد المقررات التموينية .

ثالثاً : التحفيز على الادخار بكافة الوسائل الممكنة منها على سبيل المثال ما يلى :

ـــ تنمية الوعى الادخارى لدى الأفراد وتبصيرهم بحق الأجيال القادمة فى أموال الأجيال الحاضرة .

ـــ تنويع قنوات تجميع الادخار ونشرها فى كافة الأماكن .

المنارة للاستشارات
www.manaraa.com

ـــ نشر المشروعات الاقتصادية البسيطة والتى تقوم على أسس المشاركة الإسلامية .

ـــ ضرورة تشغيل الأموال والموارد الطبيعية غير المستغلة عن طريق فرض المشروعات كما كان مطبقاً فى صدر الإسلام .

رابعاً : تيسير سبل الاستثمار فى المجالات المشروعة حسب أولويات الإنتاج وضروريات الاستهلاك ويجب على الحكومة فى هذا الصدد تحرير استثمار رأس المال العربى من القيود المفروضة عليه ومن الوسائل التى نقترحها فى هذا الصدد ما يلى :

ـــ جعل المسلم يستشعر أن الاستثمار واجب يفرضه الدين .

ـــ ابتكار وسائل استثمار جديدة ومتنوعة لتتفق مع ظروف فئات المجتمع المختلفة .

ـــ دعم حوافز الاستثمار المطبقة حالياً مثل الإعفاءات الضرائبية والجمركية .

خامساً : تطبيق نظام زكاة المال والنظم المالية الإسلامية الأخرى لتحل محل نظم الضرائب الوضعية ، وحتى يتم ذلك يجب على الحكومة إصلاح النظام الضريبى الحالى بما يتفق مع روح الإسلام ، ومن الوسائل الممكنة فى هذا الشأن ما يلى :

ـــ التركيز على نظام الضرائب المباشرة لحين تطبيق نظام زكاة المال .

ـــ تعديل أسعار الضريبة على شرائح الدخل المختلفة بما يحمى أصحاب الدخول الصغيرة والمتوسطة وبما لا يقتل الحافز على

الكسب .

ـــ تنمية العاملين فى المجال الضريبى عقائدياً وخلقياً وإعدادهم لتطبيق نظام زكاة المال .

ـــ التوسع فى نظام خصم الضرائب من المنبع كمرحلة انتقالية لحين تطبيق زكاة المال .

ـــ ضبط وترشيد نفقات تحصيل الضرائب كمرحلة انتقالية لحين تطبيق زكاة المال .

ـــ التهيئة لتطبيق نظام زكاة المال .

سادساً : وضع الضمانات لعدالة توزيع عوائد الإنتاج بما يمنع تكدس الثروات وتبديدها . ومن الأساليب التى نقترحها فى هذا الصدد **ما يلى** :

ـــ تطبيق قاعدة من أين لك هذا ؟ .

ـــ ربط نظام الأجور بالإنتاج .

ـــ محاربة التهرب الضريبى .

ـــ الرقابة على الوسطاء فى المعاملات الحكومية وعلى الأسواق .

ـــ أى وسيلة تمنع الدخول الطفيلية .

سابعاً : الاهتمام بإعداد وتهيئة وتدريب العنصر البشرى وتنميته عقائدياً وخلقياً واجتماعياً وفنياً ، ومن وسائل ذلك :

ـــ توعية العامل بأن إتقان العمل واجب شرعى لأن من سمات المسلم أن يكون قدوة حسنة ، واستشعاره الولاء والخشية من الله الذى يحاسبه .

www.manaraa.com

ـــ تطبيق قاعدة الشورى فى المؤسسات الإنتاجية وعلى أن يكون للعامل تمثيل موضوعى ومناسب فى الإدارة واتخاذ القرارات .

ـــ تشجيع العامل على العلم والبحث والاستنباط والابتكار من خلال نظام الحوافز المادية والدوافع المعنوية .

ـــ تزويد العامل بأساليب التقنية الحديثة لرفع الإنتاجية .

ـــ وضع نظام لتشغيل النساء يتضمن وضع المرأة فى المكان الذى يتلاءم مع طبيعتها ويكون ذلك طبق خطة مدروسة .

ثامناً : إعادة النظر فى بعض شركات القطاع العام التى تعمل فى مجال غير المنافع العامة والاستراتيجية وبيعه للعاملين به طبقاً لضوابط رشيدة والإبقاء على المشروعات الهامة وترشيدها بما يحافظ على لأموال المستثمرة فيها .

تاسعاً : حتمية التعاون والتنسيق والتكامل بين البلاد الإسلامية انبثاقاً من قول الله تبارك وتعالى ﴿ **إن هذا أمتكم أمة واحدة وأنا ربكم فاعبدون** ﴾ فالبلاد الإسلامية تقسم من المنظور الاقتصادى إلى ثلاث مجموعات هى :

١ ـــ دول لديها موارد طبيعية ووفيرة مثل السودان والعراق واليمن...

٢ ـــ دول لديها موارد نقدية كبيرة مثل دول النفط .

٣ ـــ دول لديها موارد بشرية وفيرة مثل مصر وسوريا والأردن .

لذلك نرى ضرورة قيام اتحاد اقتصادى بين هذه الدول لتحريرها جميعاً من التبعية للخارج وفى هذا الصدد يلزم القضاء على معوقات الاستثمار والتبادل وتنقية الأجواء بين الدول الإسلامية .

برنامج المنهج الإسلامى للإصلاح الاقتصادى :

من الصعب وضع برنامج اقتصادى ينقل الاقتصاد المصرى إلى اقتصاد سليم فى يوم وليلة بل يتطلب ذلك وقتاً وجهداً وصبراً ومثابرة وجهاداً وتضحية وتعاوناً ووطنية صادقة .

ونرى أن المدخل السليم لمعالجة المشاكل يكون على النحو التالى :

١ ــ تحديد المشاكل الاقتصادية ومواطن الخلل ومعرفة العناصر المؤثرة فيها وأسبابها ويتطلب ذلك :

١ ــ تقييم النظام الاقتصادى المصرى الحالى .
٢ ــ حصر المشاكل الاقتصادية الهامة من حيث مخاطرها .
٣ ــ تحديد عناصر كل مشكلة .
٤ ــ تشخيص مواطن الداء الأساسية كأساس للعلاج .

٢ ــ دراسة البدائل المناسبة لعلاج كل مشكلة فى ضوء الإمكانيات المتاحة ويمكن فى هذا الصدد تطبيق :

١ ــ العلاج الفورى بالنسبة للمشاكل وذلك بإصدار القوانين اللازمة سواء بالتحريم أو التحليل وفقاً للنصوص والأصول الشرعية .

٢ ــ العلاج التدريجى وذلك بالنسبة للأمور التى تتطلب ذلك .

٣ ــ وضع النظم والأجهزة المختلفة التى تتولى العلاج وإمدادها بالبيانات والمعلومات والسلطات والإمكانيات ، وأن يكون ذلك فى إطار متكامل مع النظم والأجهزة الأخرى فى الدولة .

٤٢٦٢٥٤ أبيض

www.manaraa.com

المبحث الثالث

دور منهج الاقتصاد الإسلامى
فى معالجة بعض مشاكل مصر الاقتصادية

* مشكلة التنمية الاقتصادية .
* مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار .
* مشكلة ضعف الإنتاجية.
* مشكلة العمل والعمال .
* مشكلة التبعية الغذائية .
* مشكلة الإسكان .
* مشكلة الديون الخارجية .
* مشكلة النظام النقدى المصرفى .

الإنتاجية

٢٨٦٢٧ أسيوط

المبحث الثالث

دور منهج الاقتصاد الإسلامى
فى معالجة بعض مشاكل مصر الاقتصادية

تعانى مصر من العديد من المشاكل الاقتصادية والتى يوجد بينها علاقات تبادلية حيث إن علاج مشكلة معينة قد يساهم فى علاج مشكلة أخرى مساهمة جزئية ولكن الحلول المقترحة لا تؤتى آثارها بالكامل أو فوراً فى ظل التطبيق غير الشامل للنظام الإسلامى بل يتطلب ذلك بعض الوقت يطول أو يقصر ويجب أن ننوه إلى أمر هام وهو أن الإسلام ليس مسئولًا عن مشاكل نجمت بسبب تطبيق النظم الوضعية وبسبب عدم تطبيقه ، ومع ذلك لا يقف مكتوفاً أمامها بل يقدم المعالجة المرحلية ويوضح أنه فى ظل تطبيقه تطبيقاً شاملًا لا يكون وجود لهذه المشاكل وإن وجد بعضها سيكون لمرحلة مؤقتة ويكون العلاج ميسراً وسوف نناقش بعض هذه المشاكل فى ضوء المكان المتاح .

مشكلة التنمية الاقتصادية :

إن تجارب المجتمعات الإسلامية المريرة فى التنمية الاقتصادية

www.manaraa.com

طبقاً لمناهج التنمية الوضعية ــ رأسمالية كانت أو اشتراكية ــ لم يحقق تقدما ملموسا حتى بمقاييس هذه المناهج ذاتها ، ويرجع ذلك لغربة هذه المناهج عن تكوين الإنسان المسلم وقيمه ومثله .

وحتى يحقق مجتمعنا الإسلامى تنمية حقيقية يمكن تنفيذ ما يلى :

١ ــ التخصيص السليم لإمكانيات المجتمع المادية والبشرية بحيث يتعين البدء بإنتاج السلع والخدمات الضرورية لكافة أبناء المجتمع ابتداءً ... وبعدها يمكن النظر فى تشجيع إنتاج غيرها من الحاجيات والتحسينيات .

٢ ــ توفير فرص العمل وفرضه على كل قادر وإتاحة سبل التكسب بنشر الملكية الفردية وتوفير الإمكانات المادية لأصحاب الخبرات الفنية واعتبار الطاقات البشرية ثروة من ثروات المجتمع وليست عبئاً على قدراته الاقتصادية . والتركيز على تنمية العنصر البشرى تنمية شاملة .

٣ ــ توزيع إمكانات التنمية بما يضمن مشاركة كل قادر من أبناء المجتمع فى العملية الإنتاجية بما يؤدى بالتبعية إلى توزيع ثمار هذه التنمية وتمتع كافة فئات المجتمع بها .

٤ ــ الاعتماد على تمويل التنمية بالموارد الذاتية وبالموارد الخارجية طبقاً لصيغ التمويل والاستثمار الإسلامية ومن أهمها المشاركة ولا يمكن أن تتحقق أى تنمية عن طريق النظام الربوى .

مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار :

من أهم أسباب التضخم وارتفاع الأسعار فى مصر الاعتماد على الربا « الفائدة » وانخفاض الإنتاجية وزيادة النفقات الحكومية واستشراء نزعات المحاكاة فى الاستهلاك الترفى وذلك إلى جانب الأثر المتزايد للتضخم على الاقتصاد بحيث أصبح يعتمد كلية على الاستيراد للوفاء بحاجات المجتمع لمواجهة مشكلة التضخم وارتفاع الأسعار وكل هذا يستلزم اتخاذ خطوات أساسية منها :

١ ــ العمل على زيادة الإنتاج والإنتاجية ، وإحلال الاستثمار القائم على نظم المشاركة بدلًا من الفائدة الربوية باعتبارها وقود التضخم .

٢ ــ ضبط كمية النقود المتداولة فى المجتمع وإيقاف أسلوب تمويل عجز موازنة الدولة عن طريق الإصدار النقدى ووضع الضوابط المنظمة لدور المصارف التجارية فى خلق النقود الائتمانية .

٣ ــ تخفيض حجم الإنفاق الحكومى عن طريق إيقاف إهدار المال العام على الترف والمناسبات وذلك إلى جانب ضرورة قيام الحكومة بتشجيع المبادرات والجهود الذاتية فى مجال الخدمات .

٤ ــ الحد من الاعتماد على الاستيراد وتحويل الطاقات الإنتاجية المستخدمة فى إنتاج المحرمات والخبائث إلى إنتاج السلع النافعة .

٥ ــ إعادة النظر فى النظام النقدى الفاشل الذى ينقاد للدولار ويخضع له ويأتمر بأمره .

www.manaraa.com

مشكلة ضعف الإنتاجية :

تعتبر مشكلة ضعف إنتاجية العامل فى مصر سبباً أساسياً لكثير من المشكلات التى يعانى منها الاقتصاد المصرى من ارتفاع الأسعار وتدهور فى ميزان المدفوعات وزيادة الحاجة للقروض الأجنبية وغيرها ومن ثم فإن علاج هذه المشكلة سوف ينعكس بآثاره ... الإيجابية على حل هذه المشكلة ، ونرى أنه يمكن زيادة الإنتاج والإنتاجية بالوسائل الآتية :

١ ــ الاهتمام بالإنسان العامل اختياراً وإعداداً وتدريباً وتطويراً وضرورة بنائه عقائدياً وخلقياً وسلوكياً وفنياً .

٢ ــ تنمية واستغلال الموارد الطبيعية المتوافرة بمصر ... وحمايتها من سوء الاستغلال .

٣ ــ توفير الطمأنينة لرءوس الأموال الإسلامية لتشجيعها على القيام بالمشاريع الإنتاجية فى مصر ووضع خطط التعاون والتكامل بين البلدان الإسلامية باعتبارها مكونات لأمة واحدة .

مشكلة العمل والعمال :

يرجع وجود مشكلات العمل والعمال إلى السياسات المتخبطة التى اتبعتها الدولة والقوانين الجائرة التى سنتها بهدف التضييق على العمال والحد من حرياتهم واستمالة السلطات لنقاباتهم والحيد بها عن هدفها فى تشجيع أبنائها ورعايتهم ويمكن معالجة مشكلات العمل والعمال بالأساليب الآتية :

١ ــ نشر الوعى الإسلامى بين فئات العاملين وتعريفهم بحقوقهم وواجباتهم .

٢ ــ تطبيق القوانين والنظم الإسلامية الخاصة بالعمل والعمال والأجور .

٣ ــ العمل على إيجاد نقابات عمالية ممثلة تمثيلًا صحيحاً وصادقاً لفئاتهم المختلفة والأخذ بمبدإ الشورى ليس بتعيين العمال فى مجال الإدارات ــ فحسب ولكن يجب أن يكون التشاور على جميع المستويات .

٤ ــ الاهتمام برفع الكفاءات الفنية والإدارية ومحاولة تنميتها بالأساليب التى كفلها الإسلام .

٥ ــ استنباط أساليب الحوافز التى تشجع العاملين على زيادة جهودهم والتى تراعى تحقيق العدالة بينهم .

٦ ــ المشاركة فى أنشطة الاتحاد الإسلامى الدولى للعمل والمعاونة فى توسيع أنشطته لتشمل العالم الإسلامى بأسره .

مشكلة التبعية الغذائية :

تعد ظاهرة اتساع الفجوة بين احتياجاتنا وإنتاجنا المحلى من الغذاء من أخطر الأزمات الراهنة التى تواجه المجتمع سواء فى أبعادها الاقتصادية أو الاجتماعية أو السياسية ويزيد من خطورة هذه المشكلة عدم الدخول فى مواجهة جادة لها حتى الآن ونرى أن المواجهة الحاسمة لهذه المشكلة تقتضى ما يلى :

www.manaraa.com

١ ــ توعية المواطنين بأبعاد المشكلة وأخطارها مما يفتح المجال لمشاركة شعبية حقيقية فى مواجهتها .

٢ ــ المواجهة الفورية الحازمة لعوامل استنزاف الأراضى الزراعية وزيادة معدلات استصلاح واستزراع الأرض الجديدة .

٣ ــ الاهتمام بزراعة المحاصيل الرئيسية هى أساس القوت وتجنب الانزلاق فى متاهات الكماليات الغذائية والتجارب العشوائية لمحاصيل وفواكه لا تناسب استهلاكنا .

٤ ــ ترشيد استخدام المياه العذبة وتكثيف الإنتاج الزراعى باستخدام الأساليب العلمية الحديثة .

٥ ــ وضع أولويات مجالات الإنتاج الزراعى تبدأ بالحبوب الغذائية الأساسية مع استخدام السياسات التسعيرية والتسويقية المتوازنة مع هذا التوجه .

٦ ــ تشجيع قيام تعاون وتكامل فى مجال الإنتاج الغذائى بين الشعوب الإسلامية للحد من مخاطر التبعية للقوى العالمية المتربصة بهذه الشعوب .

مشكلة الإسكان :

إن مشكلة الإسكان من أهم المشاكل التى تعانى منها مصر ويشعر بها كل مواطن مصرى ، ويرى أن المشكلة نشأت بسبب عدم عدالة قوانين الإجارات والانصراف إلى إنشاء الإسكان الفاخر دون الإسكان الشعبى ، وسوء التخطيط العمرانى ، وارتفاع تكلفة مواد

البناء ، وعدم العدالة فى توزيع الوحدات السكنية ، وقصور جهود الجمعيات التعاونية ومن أهم السبل لحل المشكلة ما يلى :

١ ــ إعادة النظر فى قوانين الإسكان القديمة وقوانين الإجارات القائمة على أن تقوم على أسس العدالة فى الإسلام وذلك لإيجاد الحافز المادى على الاستثمار فى قطاع الإسكان .

٢ ــ الاهتمام بالإسكان الشعبى والذى يمثل الطلب عليه أكثر من ٧٠٪ من إجمالى الطلب على المساكن .

٣ ــ استخدام نظام المشاركة بديلًا عن الفوائد الربوية فى القروض المقدمة لقطاع الإسكان .

٤ ــ توزيع الوحدات السكنية باستخدام أسس عادلة دون وساطة أو محسوبية .

مشكلة الديون الخارجية :

إن مشكلة الديون الخارجية من أخطر المشاكل التى تواجهها البلاد الإسلامية بصفة عامة ومصر بصفة خاصة حيث إن تفاقم هذه المشكلة قد ينتج عنه تعثر عملية التنمية الاقتصادية وإضعاف القدرة على الاستيراد وتزايد العجز فى ميزان المدفوعات وارتفاع معدل التضخم وتزايد التبعية الاقتصادية للخارج ومن ثم تزايد التبعية السياسية والخضوع لتوجيهات المنظمات الدولية ... إلخ .

إن من أهم أسباب هذه المشكلة تدهور وضع مصر ومعظم البلاد الإسلامية فى التجارة الدولية وتفاقم مشكلة السيولة الدولية

www.manaraa.com

لمصر وضعف موقع مصر فى المنظمات الدولية وبالتالى تزايد الاعتماد على التمويل الخارجى بالفوائد الربوية الباهظة وأيضاً غياب التخطيط السليم للتقدم الاقتصادى والاجتماعى وعدم وجود سياسة سليمة للاقتراض الخارجى وتعرض مصر للاستغلال من قبل الدول الاشتراكية تارة والرأسمالية تارة أخرى والمنظمات الدولية ونرى أن أهم الطرق الناجحة والناجعة تتمثل فى مواجهة المشكلة من الداخل كما يلى :

١ ــ وضع خطة متوازنة للتنمية الاقتصادية تهتم بجميع قطاعات النشاط الاقتصادى .

٢ ــ التعبئة الرشيدة للمدخرات الضائعة فى صور الاكتناز والناتج المفقود نتيجة الطاقات الإنتاجية الضائعة ، وما يضيع نتيجة الاستهلاك غير الرشيد سواء كان عاماًأو خاصاً ، وما يضيع نتيجة التصرف غير الرشيد فى النقد الأجنبى ومتأخرات الضرائب وهرب رءوس الأموال المحلية للخارج ، والبطالة المقنعة والضياع الناتج من الفشل فى التخصيص الأمثل للموارد الاستثمارية .... إلخ .

٣ ــ محاولة زيادة حصيلة الصادرات ما أمكن لزيادة الاحتياطيات من الذهب والعملات الأجنبية .

٤ ــ ترشيد انسياب رءوس الأموال الأجنبية داخل البلاد لخفض مدفوعات خدمة عوائدها .

٥ ــ عدم التعامل بالربا أخذاً أو عطاء اتباعاً للشرع الإسلامى الحنيف .

مشكلة النظام النقدى والنظام المصرفى :

إن مصر قد تخبطت ما بين الاشتراكية تارة والرأسمالية تارة أخرى تقتبس منها أنظمتها وبطريقة مشوهة أحياناً ومن ذلك النظام النقدى والنظام المصرفى فاجتمع من هذين النظامين فى مصر عيوب النظم الاشتراكية والرأسمالية من التضخم والركود وإلى التقلبات فى أسعار الصرف ونرى أن من أهم الحلول لهذه المشكلة ما يلى :

١ ــ إبدال الفائدة الربوية بنظام المشاركة لتشجيع المدخرات وتوظيفها فى التنمية .

٢ ــ عرض النقود على أسس سليمة والحد أو الامتناع كلية عن التمويل التضخمى لميزانية الدولة .

٣ ــ رفع كفاءة الجهاز المصرفى والارتفاع بمستوى خدماته .

٤ ــ إنشاء مجموعة متكاملة ومتناسقة من الشركات الاستثمارية الإسلامية فى إطار خطة التنمية الموضوعة وتقوم هذه الشركات بتجميع المدخرات من الأفراد من خلال أسهم وودائع المضاربة واستثمارها .

٥ ــ إنشاء سوق نشطة حرة للأوراق المالية الإسلامية تشترك فيها شركات المساهمة ومصارف الاستثمار وشركات الاستثمار بصفة أساسية .

www.manaraa.com